

استعماله حقيقة لان شاكى السلاح لا يمكن ان يراد به الخوان العفري حتى
 يكون مجازا بل هو صفة وافحة على المتعار له فكان حقيقة وانما
 اردنا بلاملايتها المتعار منه جازا استعمالها في الخوان العفري مجازا
 او بعضها بلاملايتها منه حقيقة ولاملايتها المتعار له مجازا كقول
 اظفار لم تعلم فان المراد به المتعار له ولم يفصل حقيقة اظفار ولا
 حقيقة العلم وانما قصدنا به في وصف بلاملايتها المتعار مجازا لان
 هو وصف بلاملايتها ايضا باعتبار الحقيقة لان المتعار اظفار لا ينفرد
 حقيقة تعلم الاظفار لا يفصل في المتعار اصلا وهذا هو قولهم اريد
 ريشة ومجردة لانها في بلاملايتها المتعار منه حقيقة ولاملايتها
 له مجازا وبلاملايتها المتعار له حقيقة وانما نالت ما ذكرناه ظهر لك
 ان كلام المصنف وتجزع في هذا الباب غير محرم وانما هو بالظن محرم
 الموقيد وفي كثير منه منع وامر بالخطي اى لى اسد بلاملايتها المتعار
 منه بعض لان اسد في الاستعمال لا ملايتها التسمية السا في وهو
 كالنوع عاقبة فاعلم بما ذكرنا لان التحقيق خلاف ما ذكره المصنف
 وغير وجه مهلان قوله ان الاستعمال بهذا الاعتبار ثلاثة اسام
 وانما هي اربعة مطلقه ومجردة ومرشحة ومرشحة مجردة فان قلت
 اذا ثبت انها تكون مرشحة ومجردة فكيف جاز ان كونها مرشحة
 مجردة لان ما نفعه الظن لا يمنع الجمع مطلقا قلت الامم كذا ولكن هلا
 فعل ذلك في اقسام الاستعمال بحسب الطرفين ولم يفعل لم يذكره
 الجامع حي وعقل وبعضه حي وبعضه عقلي مراد ما بوضه
 حي وبعضه عقلي ما كان له جازان احدهما حي والاخر عقلي
 واورز على السكاكي كونه اسقط هذا القسم كما اورز على السكاكي كونه
 اسقط هذ واورز على نينه والحج انه لا يرد عليها الا على الطرفين
 فمروها قوله ان المطلقة ما لم تتفرق بوصف وليس كذلك بل مطلقا
 بل ما لم تتفرق بوصف ملامم المعنى الذي به الاستعمال الاول

ان تارة

انتمت بوصف ولم يخرج بك عن كونها مطلقه معرفة باستعماله
 اخيرا ومنها منع قوله في بعض كثير وهو عن الرد البت انها مجردة
 قد يمنع على سبق ومنها ان اجتماع الترشح والتجزع ليس شرطه ان
 يد كواصاف بعضها تلاوير المتعار له وبعضها بلاملايتها منه
 بل قد يكون بوصف واحد بلاملايتها التسمية الثالث قول المصنف
 في هذا الباب الا تفران بلاملايتها المتعار والمتعار من اخر قوله
 السكاكي فانه جعل المرشحة والمجردة ما عقيت بلاملايتها وهو يقضي ان
 الوصف الملاير لا بد ان يكون شاخرا وهو فاسد فانه لا فرق بين ان
 ياتر او يتقدم كونه غير المراد ولا مراد بالترادى هذا الكلام
 ظاهر الفاد اوله على ان المراد بالتعقيب الزيادة على معنى الاحتياج
 سواء كان المعقب قبل المتعار ام بعده لم كان بوضه بوجه وبعضه
 قبله فان كالاته التي ذكرها المصنف فانها كلها من هذا القبيل
 نكف وتجميع المشكلة التي ذكرها السكاكي كلها ليس فيها تشريح الابد
 الاستعمال التي ذكرها السكاكي بخلاف ما قاله الشيرازي
 والتشريح الاخر الترشح ابلغ من التجزع فيكون الاستعمال
 القرون بلاملايتها المتعار منه ابلغ من القرون بلاملايتها المتعار له وانما
 كان الترشح ابلغ من التجزع لاشتماله على تحتية المبالغة ولهذا كان نسبة
 على تناسي التسمية قال المصنف حتى انه يبي على علو القود ما يبنى على علو
 المكان كقول ابي تمام

وصور حتى يقين الجهور بان له حاجت في السما
 فانه قصد تناسي التسمية والتصميم على انكاره فاجله صاعدا في السما
 من حيث المناقاة الكافية ومنه قوله ابي الرومي
 ساقفهم البدر بالحوال عن الامر الوان فسلم زحلا
 وقول بشار انتى النجوم اربع ولهم قول يبرك العلكا
 دهم لغيره ولم اقبل شتى البدر نحو ولا جلا قامت ثقاته الاسد